الثورات العربية،
فرصة أم خطر على تعدد الثقافات والأديان

جاك هانتزينجر
ترجمة: محمد الجرطي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

الثورات العربية، فرصة أم خطر على تعدد الثقافات والأديان[1]

جاك هانتزينجر

ترجمة: **د. محمد الجرطي**

1- Jacques Huntzinger, - Révolutions arabes, chance ou danger pour le pluralisme des cultures et des religions ? 15 MARS 2013, *Article publié dans Oeuvre d'Orient Bulletin n°768 juillet/août/septembre 2012*

إن المخاوف بشأن التعددية الثقافية والدينية في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي في الآن نفسه قديمة وحديثة؛ ظهرت هذه المخاوف، منذ أن اتضح اختفاء الجماعات المسيحية في العالم العربي الإسلامي خلال القرن العشرين، ثم ظهرت من جديد بشكل عنيف ومؤلم في السنوات الأخيرة، خصوصاً في المأساة التي عرفها المسيحيون في العراق. «ولدت الأديان المزيد من صدام الحضارات» وبعبارة الفيلسوف الشيوعي بول فالادي، إن الأديان «أنوار» لكنها أيضاً «أنوار قاتلة». إن الأديان «الحكيمة» نادرة، باستثناء البوذية والطاوية أو الشنتوية؛ لأن الأديان، وخصوصاً الديانات التوحيدية الكبرى، هي أكثر «تكتلا» و«تصلباً» وأقل «مسامية وقابلية للنفاذ» من الثقافات؛ لأنها تؤجج الصراعات، وتجعل النسبي مطلقا، والمقدس أكثر كمالا واستثناء وأصالة» (ريجيس دوبريه). إن الرجل الديني المتعلق بديانة ما، وبصفته كذلك، فإنه لا يشجع بداخله النزوع إلى التعددية، خصوصاً حين يكون نصيراً لديانة ما أو طائفة دينية معينة... إن الرجل الديني؛ لأنه يقدس ديانته، يصنع بالتالي الرؤية الأحادية بدل التعدد.

تُحدد التعددية أسساً لها خارج المجال الديني، وستجد هذه الأسس في الأزمنة الحديثة مع ظهور النزعة الإنسانية والحداثة الفكرية التي ستولد الفردية ومبدأ الاختيار الحر في المعتقدات والقناعات. فيما يتعلق بحيادة السلطة السياسية بشأن المجال الديني، فإن علمنة المجتمعات الأوروبية تسير جنباً إلى جنب مع تطوير علمانية المؤسسات لضمان التعددية الدينية بشكل فعال. وبالتالي، فإن إشكالية التعددية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ المجتمعات، وبالتطورات وبانغلاق المجتمعات، كما ترتبط بتطور العلاقة بين الديني والمجتمعي والسياسي في كل مجتمع.

لهذا السبب، إحدى القضايا الكبرى التي تطرحها الثورات العربية الجارية هي أن نعرف ما إذا كانت هذه الثورات قادرة على الانتقال بالدول والمجتمعات العربية إلى حداثة تمهد الطريق لتعددية ثقافية ودينية جديدة قائمة على علمنة المجتمعات العربية، أم العكس من ذلك، هل ستؤدي هذه الثورات في نهاية المطاف إلى ظهور نزعة تقليدية قائمة على الدين يضطلع بها الفاعلون الإسلاميون والإخوان المسلمون والسلفيون؟.

وبالتالي، هل ثورات الربيع العربي فرصة أم تهديد وخطر على التعددية الثقافية والدينية؟ لابد من قول هذه الحقيقة: «هناك خوف شديد في أوروبا بشأن اندثار المسيحيين واختفائهم في الشرق، الصدمة العراقية بشأن المسيحيين، الوضع المعقد للأقباط في مصر، اضطراب حالة المسيحيين في سوريا وقادتهم الدينيين: كل هذا خلق مناخاً من القلق يتجلى، على سبيل المثال، في كتاب الباحث لوران آني بعنوان: هل سيختفي المسيحيون في الشرق؟». إن الخلط بين انتصارات القوى الإسلامية ومصير المسيحيين خلق وضعاً متشابكاً ومتفجراً، ويجب أخذ هذا الوضع بعين الاعتبار، وهو سبب إضافي لإجراء تحليل دقيق ومعمق للوضع الجديد الذي خلفته ثورات الربيع العربي.

ما أسس هذا التحليل؟

يرتكز هذا التحليل على خمس ملاحظات:

الملاحظة الأولى: هو أن التعددية الثقافية والدينية الحقيقية غير موجودة أبداً بشكل حقيقي في العالم العربي الإسلامي، كما أنها لم توجد في العالم المسيحي في أوروبا حتى حدود القرن 18.

كان عهد الكاثوليكية إيزابيل في إسبانيا في القرن 15 أقوى مثال على أوروبا المسيحية المهيمنة والشوفينية. تاريخياً، تأسس دستور الإمبراطورية العربية، في ظل الأمويين، وخصوصاً في عهد العباسيين، على قمع الأقليات المعارضة، التي لوحت بالعنصر الديني ورفعت راية الإسلام لتحدي السلطة السياسية للخلفاء وأنظمتهم. أدت النزاعات الرئيسة في القرون الأولى للإمبراطورية العربية بين الخلفاء والأقليات المعارضة، وبين الأغلبية المجمعة حول المذهب الديني والأقليات الشيعية، وإلى حساسية ضد التنوع المرادف للفتنة والفوضى. هذا الواقع الثقافي له تبعات أيضا اليوم في عالم الإسلام.

بالنسبة إلى علاقة الإسلام مع الديانات السابقة التوحيدية مثل المسيحية واليهودية، فإن الإسلام أخذ بعين الاعتبار مسألة التعايش بسلام مع هذه الديانات، وأنشأ قانون حماية المواطن غير المسلم في دولة إسلامية؛ وذلك طبقاً لميثاق الحماية، وهو القانون الذي ألغاه السلطان العثماني لكن تمت المحافظة عليه بفعل الوقع داخل المجتمعات العربية الإسلامية حتى اليوم، ويعكس بالأحرى مبدأ التسامح بدل التعددية. يؤكد الإسلام أن بمجيئه تم ختم النبوءة التي بدأت مع إبراهيم عليه السلام وانتهت مع محمد صلى الله عليه وسلم وهذا الاعتقاد متجدر في الثقافة الدينية للإسلام.

الملاحظة الثانية: هو أن التعددية التي تأسست في عهد الإمبراطورية العثمانية في القرن 19 خاصة بعد الاصطلاحات والتنظيمات والانفتاح على أوروبا واحترام الأديان الأخرى تدهورت خلال القرن 20.

تضافرت عدة عوامل تاريخية لتفسير هذا التدهور.

أولا، لقد أدى الصراع في فلسطين وإنشاء دولة إسرائيلية إلى اختفاء شبه كامل للأقليات اليهودية في العالم العربي وإيران، إما عن طريق الطرد أو المغادرة على مضض.

في نفس الوقت، دفع صعود القومية العربية – على الرغم من أن العديد من المسيحيين حملوا لواءها – العديد من الأنظمة العربية التي ظهرت عقب الاستقلال إلى ممارسة نوع من الخلط بين الأمة والإسلام، إذا أخذنا في الحسبان أن الدين الإسلامي يعتبر عنصراً مكوناً في الهوية العربية. إيديولوجية الإخوان المسلمين،

التي ظهرت في الثلاثينيات من القرن العشرين، في أعقاب كتابات رشيد رضا تعبر على أعلى مستوى عن هذا الرابط بين الأمة والدين الإسلامي لكن في الواقع، هذا التأثير المتبادل بين الدين والسياسة أخصب بعمق النسيج المجتمعي في العالم العربي ليولد، على الرغم من العلمانية، بعض القوى السياسية مثل حزب البعث، أو حزب مؤسس أول جمهورية تونسية الحبيب بورقيبة، كما توالت الحروب الأهلية اللبنانية بين عامي 1970 و1990 وهذا بدوره سرع من هجرة المسيحيين المارونيين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيرا، فإن عملية الأسلمة «باليسر وبالعسر» عقدت كثيراً تطور المجتمعات القائمة على التعددية. في كتابه «أزمة الثقافة الإسلامية» الذي صدر سنة 2002، حلل المفكر والمؤرخ التونسي الكبير هشام جعيط بوضوح ثاقب تاريخ العالم العربي منذ مجيئ الاستقلال. هذا التاريخ هو تاريخ الخيبات والإخفاقات وتفويت فرص التنمية والتعليم الجيد والثقافة والديمقراطية. فقد شكلت الهزيمة العربية ضد إسرائيل سنة 1967 الصدمة الأولى التي ستفتح أزمة عميقة، وستؤدي إلى تشكيل مُزدَوجَة رهيبة «الأمير المستبد والملتحي المتدين»، وسيؤدي تجميد النقاش السياسي والاستبداد القمعي بالمجتمعات العربية إلى التقوقع في المجال الديني؛ لأن هذا المجال ظل المرجع الوحيد للهوية التي لا جدال فيها داخل العالم العربي، ولأن المرجعية الدينية أصبحت الإطار الوحيد للعمل الاجتماعي والتربوي إزاء فشل الدول العربية، ولأن المسجد هو المكان الوحيد الممكن للنقاش. لهذا، واكبت كل الأنظمة العربية أسلمة مجتمعاتها، عن طريق الخوف أو عن طريق التسوية مع القوى الإسلامية، والاهتمام بالشرعية الدينية بسبب غياب الشرعية الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والمجتمعي. وبعبارة أخرى، فإن الأزمة العميقة التي غرق فيها العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر كانت لها نتائج وخيمة أدت إلى الجمود الثقافي والسياسي الذي رافقه تدفق جديد للهوية في المجال الديني الإسلامي من مصر إلى الجزائر. من جهة ثانية، هل يمكننا اعتبار الأنظمة العراقية والسورية استثناءات؟ هذه الديكتاتوريات، التي استندت على سلطة أقلية دينية – سنية في العراق وعلوية في سوريا، مارست في الواقع تعددية ضارة جمعت بين استبداد الأقلية وقمع واضطهاد الأغلبية الدينية، واستغلال الأقليات الأخرى، وأيضاً العمل على دعم إسلام غامض وملتبس.

الملاحظة الثالثة: كانت مفاجأة الربيع العربي في المقام الأول مفاجأة للكشف بوضوح كبير عن وجود مجتمعات عربية حداثية، أكثر تعقيداً وتنوعاً. خلف الصورة المؤرقة «للمزدوجة» التي شكلها «الديكتاتور والإسلاموي»، والتي تبلورت بقوة منذ 11 سبتمبر 2001، فإن الدينامية الاجتماعية المتعطشة للعمل في العالم العربي منذ 30 سنة قد حجبت. والحالة هذه، إن العالم العربي تغير بشكل عميق.

نشأت في العالم العربي طبقات اجتماعية جديدة، حديثة، معولمة وعلمانية. هذه الطبقات الاجتماعية الجديدة وصلت إلى ذروتها في المرحلة الأولى من ثورات الربيع العربي 2011/2010. وقد أظهرت الندوة

التي نظمتها كلية بيرنارداين في فبراير 2012 بشأن «ثورات الربيع العربي والاتجاه الإسلامي» إلى أي حد شكلت صيرورة العلمنة داخل هذه المجتمعات التقليدية. إن ثورات الربيع العربي هي في المقام الأول كشف لتسارع التحديث والعلمنة الجارية لمجتمعات جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وهذه هي الفرصة الرئيسة للأقليات الدينية، خصوصاً مسيحيو الشرق. إن تطور القوى الاجتماعية والسياسية العلمانية، ووجود طبقات اجتماعية تطالب بدولة الحق والقانون والحريات العامة، والصعود المتنامي بقوة للمطالب الديمقراطية والنقاش السياسي هي وقائع لا رجعة فيها، مهما كانت تقلبات الحياة السياسية في المستقبل.

قد تكون الثورات العربية غدا «نهضة» حقيقية في العالم العربي، في حين أن هذه النهضة قد أجهضت في نهاية القرن 19، وتجمدت لاحقاً من قبل القومية العربية. إن الثورات العربية الجارية يمكن أن تخلق الأرضية الأساسية والجوهرية لتطوير التعددية الثقافية والدينية بشكل فعلي. إن البناء الحالي، المعقد والفوضوي لـ «قاعدة ديمقراطية» الذي لم يوجد أبداً في هذه المجتمعات يقوم على عناصر ثلاثة: الديمقراطية السياسية (انتخابات حرة وشفافة، الأحزاب السياسية، النقاش المنظم)، حرية وسائل الإعلام وبناء دولة القانون. الديمقراطية السياسية يمكن أن تكون وسيلة يمكن من خلالها بناء التعددية الثقافية والدينية الحقيقية. التصميم الأولي لهذا المشروع، تم توفيره بفضل وجود الأحزاب العلمانية وكذلك الأحزاب السياسية العابرة للطوائف.

الملاحظة الرابعة: تطوير الحداثة والتعددية سيعتمد كثيراً على تطور القوى السياسية الإسلامية المدعومة للمشاركة في إدارة سياسة الثورات العربية.

أسست الثورات العربية حداثة سياسية ومؤسسية في سنة واحدة بشكل لم تفعله كل الأنظمة السابقة منذ الاستقلال. هذا اعتراف بمجيء زمن الديمقراطية. لكن في معظم الدول المعنية، جلبت الانتخابات البرلمانية والحكومية قوى سياسية إسلاموية، سواء تعلق الأمر بأحزاب موروثة من حركة الإخوان المسلمين (مصر، تونس، المغرب) أو تشكيلات خلقتها حركات سلفية (مصر).

وهكذا، هل بعد ثورات الربيع العربي، سيكون ثمة شتاء إسلاموي؟

سيكون الاختيار الحاسم هو التحولات التونسية والمصرية. في تونس، سوف نلاحظ تطور النهضة الذي سيضطر إلى التعامل مع تاريخه، ممارسة السلطة، ديناميات المجتمع التونسي، وجود أحزاب علمانية قوية، الضغوط الاقتصادية، وأيضاً في الاتجاه المعاكس، التعامل مع ضغوط السلفيين المدافعين عن نزعة دينية وثقافية محافظة بشكل كبير. كان الاختبار الأول الانتقال الديمقراطي هو القرار الذي اتخذ بشأن عدم مراجعة المادة 2 من الدستور، مما سيؤدي إلى رفض إدراج الشريعة في الدستور. لا تشمل تونس أقليات

دينية مسيحية، شيعية أو غير ذلك، لكن التجربة التونسية، «المختبر» الذي أصبحت تمثله تونس في العالم العربي، سيكون له تأثير مهمّ جداً.

في مصر، يجري نقاش كبير حول الدستور وطبيعة الدولة المدنية أو الدينية، في خضم المعركة السياسية بين الأقطاب الثلاثة اليوم في مصر: الجيش، الجهات الفاعلة العلمانية، الإخوان المسلمون الذين يعرفون بأنفسهم من الداخل غليان بسبب التيارات المتعددة التي تتجادل مع القوى السلفية. لكن ليست ثمة فقط تونس ومصر من يجب مراقبتهم. يجب علينا أن نرصد ليبيا غداة الانتصار الانتخابي للتيارات الثورية والصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، واليمن الذي يمثل عن طريق التفاعل المعقد القائم بين الجهات القبلية، والإسلاميين والثوريين، وأيضا المغرب والأردن مع التطورات الجارية في ميزان القوى بين الملكيات والقوى الإسلامية المعتدلة التي يدعمها جزء كبير من السكان والمجتمعات المنعطفة بقوة نحو التحديث. كما يجب علينا أن نراقب البحرين التي يهيمن عليها صراع بين الأغلبية السنية وأقلية شيعية قوية، وكذلك الكويت التي تنعطف نحو الديمقراطية بفضل السياسة المتبعة من قبل السلالة الحاكمة.

ندرك أن العالم العربي يمر في العقود الأخيرة بعملية مزدوجة، غير متناقضة بالضرورة. عملية تحديث اجتماعي وعلمنة، عملية أسلمة، وانخراط في مرجعية دينية يُنظر إليها، باعتبارها الحل لكل مشاكل المجتمع. هناك في الواقع، تداخل بين عمليتين، يتجلى على سبيل المثال في ظهور «نزعة نسوية إسلامية» تجسدها الناشطة اليمنية توكل كرمان الناطقة باسم الأجيال الجديدة في اليمن والحائزة على جائزة نوبل للسلام سنة 2011، أو حالة القادة الجدد من الأجيال الشابة في حركة الإخوان المسلمين في مصر.

في حد ذاته، هذا التعقيد المجتمعي الجديد في العالم العربي وهذه الدينامية الديمقراطية التي هي في حالة مخاض يجب أن يمهدوا الأرضية الاجتماعية السياسية المناسبة لقبول التعددية الثقافية والدينية بشكل مؤكد ومضمون.

الملاحظة الخامسة: مستقبل الأقّليات الدينية في العالم العربي يعتمد إنشاء مؤسسات المواطنة الحقيقية التي تكفلها دولة القانون وليس الاعتماد على أنظمة «الحماية» مثل إنشاء قانون حماية الإنسان غير المسلم في دولة إسلامية، أو الاعتماد على تدخل القوى الاستعمارية السابقة من أجل حماية هذه الأقليات.

الوضع اللبناني هو استثناء تاريخي لا يمكن أن يصبح مثالا يحتذى به؛ أولا، لأن المجتمع اللبناني، في تشكيل دستوره وفسيفساء طوائفه، هو تماماً حالة خاصة، ثم، لأن النظام الطائفي اللبناني يجعل من الصعب ظهور مواطنة وديمقراطية حديثتين بسبب ثقل التقاليد العشائرية والقبلية والتقاسم المقنن للسلطة والصلاحيات

بين الطوائف. إن الوضع اللبناني هو من مخلفات الماضي، وليس نموذجا لمستقبل الديمقراطيات العربية الناشئة.

الأسس الحقيقية للتعددية المنظمة والمضمونة هو إنشاء مواطنة قائمة على المساواة بين الجميع. ما وراء المعتقدات والأديان. إن الضمانات التعددية الفعلية هي المساواة القانونية، الحريات العامة، استقلال القضاء ودولة القانون. جميع المكونات التي تترسخ من خلال بناء الديمقراطية السياسية، لإنشاء أسس المواطنة وفي نهاية المطاف، إرساء قانون علماني وحديث.

لكن في انتظار العلمنة الكاملة للقانون، خصوصاً الأحوال الشخصية، وهو ما لا يحدث بسرعة وسهولة، يجب الجمع، في التحولات الجارية، بين احترام الأوضاع الشخصية والطائفية، لضمان الأقّليات الدينية مع بناء القواعد العامة المتعلقة بالمساواة القانونية الكاملة، الحرية الدينية، حرية العبادة، والحياد الديني للدولة شريطة أن يتصالح ويتوافق هذا الحياد مع المرجعية الإسلامية ودساتير الدول العربية.

بناء علمانية عربية نوعية ومناسبة لضمان التعددية سيفضي إلى دعم انتشار الديمقراطية. وهذا بالتأكيد هو الاتجاه الذي يجب أن تنخرط فيه المجتمعات المسيحية في الشرق، إذا كانت تريد في المستقبل ضمان بقائها وتطورها، وليس فقط الدفاع عن الوضع الراهن الذي سيضر بمصالحهم على المستوى البعيد.

إن «الحد الأدنى من القانون» الواجب بناؤه، والذي يجب الاستناد والارتكاز عليه في بناء الديمقراطيات الناشئة، يجب أن يجمع بين حرية المعتقد، حرية العبادة، والحرية الدينية. حالياً، هذا «الحد الأدنى من القانون» للحريات الأساسية الثلاث يتم الاعتراف بهم وتطبيقهم بأشكال متعددة، من الكويت إلى المملكة العربية السعودية، ومن تركيا إلى المغرب هذا هو أقل ما يمكننا قوله في هذا الصدد...

وفي الختام، فإن مصير الأقليات الدينية في الشرق يرتبط بترسيخ التعددية التي لا يمكن أن تكون ببساطة إدامة للوضع الراهن المضطرب والمتقلب، والذي تشكل الأنظمة القائمة في السلطة اليوم الضامن الوحيد له. وبالتالي، إن دعم بشار الأسد لأنه هو الضامن الوحيد لوضع الأقليات الدينية في سوريا هي رؤية قاصرة وليس رؤية شاملة ومتكاملة؛ لأن هذه التعددية ليست قائمة على دولة الحق والقانون. إنها ببساطة، في أحسن الأحوال، سياسة التسامح، وفي أسوأ الأحوال سياسة التلاعب بالأقليات ضد الأغلبية من المواطنين.

إن مستقبل المسيحيين في الشرق مرتبط بمصير الثورات العربية؛ فعدد معين من أقباط مصر وأيضاً بعض المسيحيين في سوريا فهموا هذا الوضع حين قرورا الانخراط في الحركات الثورية أو في القوى السياسية الناشئة حديثاً.

مستقبل المسيحيين في الشرق يرتبط أيضاً بالعمل على إقامة حوار سياسي يجب أن يتأسس بينهم وبين الفاعلين الإسلاميين، الذين هم بدورهم في الوقت الحاضر منخرطون في السعي إلى تقرير مصيرهم الخاص في عالم عربي يولد من جديد.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021